Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 484-499
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.27

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The effect of non-oil public revenues on the average per capita GDP in Iraq for the period (2004-2020)

Researcher: murtdha Jassim Mohammed
College of Administration and Economics
Tikrit University
murtdhaaldjine380@gmail.com

Assist. Prof. Dr. Fouad Farhan Hussein
College of Administration and Economics
Tikrit University
Fuoad42@tu.edu.iq

Abstract

The research aims to analyze and measure the impact of non-oil public revenues and the extent of their capabilities and contribution to achieving rates of average per capita GDP. The non-oil revenues have been highlighted as one of the important topics and modern approaches that many countries seek. developed with the aim of diversifying non-oil public revenue sources, supplementing their budgets and getting rid of oil rents, and thus the extent of contribution to increasing per capita GDP. of the GDP, due to the rooting of rentierism in the Iraqi economic system. This research reached a conclusion that the correlation coefficients between the variables (non-oil revenues and average per capita GDP) indicate a positive direct relationship, and indicate that the effect is weak. of non-oil revenues on the dependent variable, as it appears from the standard side of the message that with an increase in non-oil revenues by (1%), the average per capita share of net increases The GDP increased by 0.24% (this confirms the important role of non-oil revenues in stabilizing economic growth rates despite their low contribution). Where the research recommends increasing interest in the development of other non-oil sectors and their contribution to the GDP, especially the agricultural and industrial sectors, by organizing a specific program that provides direct and indirect basic support for these sectors during a specific time plan.

Keywords: Non-oil revenues, average per capita GDP, economic growth.

أثر الإيرادات العامة غير النفطية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

الباحث: مرتضى جاسم محمد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

أ. م. د. فؤاد فرحان حسين
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل وقياس أثر الإيرادات العامة غير النفطية ومدى إمكانياتها ومساهمتها في تحقيق معدلات من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد جرى تسليط الضوء على الإيرادات غير النفطية بعدها من المواضيع المهمة ومن المناهج الحديثة التي

تاريخ الاستلام: 2022/9/7 | تاريخ القبول: 2022/9/26 | jaes@tu.edu.iq

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 484-499
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.27

تسعى إليه الكثير من الدول المتقدمة بهدف تنويع مصادر الإيرادات العامة غير النفطية ورفد موازناتها والتخلص من الريعية النفطية وبالتالي مدى المساهمة في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هذا وقد افترض البحث إن الإيرادات العامة غير النفطية وبسبب ضعف حصيلتها سوف تؤثر بشكل هامشي على زيادة معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب تجذر الريعية في النظام الاقتصادي العراقي، هذا وتوصل البحث إلى نتيجة تشير معاملات الارتباط بين المتغيرات (الإيرادات غير النفطية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الجمالي) إلى وجود علاقة طردية موجبة، وتشير إلى أن تأثير ضعيف للإيرادات غير النفطية على المتغير التابع حيث ما يظهر من الجانب القياسي للبحث بأنه بزيادة الإيرادات غير النفطية بنسبة (1%) يزداد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.24%) (وهذا ما يؤكد الدور المهم للإيرادات غير النفطية على استقرار معدلات النمو الاقتصادي رغم انخفاض مساهمتها). حيث يوصي البحث زيادة الاهتمام بتطوير القطاعات الأخرى غير النفطية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لاسيما القطاع الزراعي وقطاع الصناعة عبر تنظيم برنامج معين يوفر الدعم الأساسي المباشر وغير المباشر لهذه القطاعات خلال خطة زمنية معينة.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات غير النفطية، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي

المقدمة

يؤدي قطاع المالية العامة دور محوري في تحقيق النمو ولاستقرار الاقتصادي لأي بلد، ولذلك تعد العلاقة بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي واحدة من أكثر القضايا المهمة في الاقتصاد الكلي، فسياسة المالية العامة هي أحد شقي السياسة الاقتصادية وعن طريقها يتم استخدام الإيرادات العامة لتحقيق أهداف الدولة وفقا للفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك من خلال الوظائف التي تقوم بها المالية العامة كتحسين الكفاءة الاقتصادية عبر إعادة تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل والثروة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي إلا أن اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية بصورة شبه كلية يضعف مرونة أدوات السياسة المالية في الاستجابة لمتطلبات النمو والتنمية الاقتصادية ويعيق خطط التنمية وتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي، فالاقتصاد العراقي بحاجة ضرورية إلى إيجاد مصدر تمويل مستقر نظرا لضرورة تلبية متطلبات الإنفاق على البنية التحتية والاستثمار ورفع المستوى المعيشي للطبقات المحرومة من جهة وضعف الجهود الحكومية في تعظيم الإيرادات غير النفطية لتوفير التمويل اللازم بعيدا عن تقلبات أسعار النفط من جهة أخرى

أهمية البحث: موضوع الإيرادات العامة غير النفطية ضرورة ملحة تمليها الأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية وترتبط بالنمو الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية. كذلك محاولة إظهار السبل والوسائل الملائمة والسياسات الاقتصادية المناسبة لتوسيع قاعدة الإيرادات العامة غير النفطية لغرض رفد الميزانية العامة بإيرادات أكثر استقرارا ولا تعني بالتقلبات الخارجية للتقليل من الأحادية الاقتصادية ووسيلة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والوقوف أمام الصدمات الخارجية والداخلية ومنعها من تعطيل عملية النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث: عانى العراق ومنذ فترة زمنية طويلة من ظروف قاسية وعلى مختلف الأصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأمنية) مما تسبب بتدهور اقتصاده والبنية التحتية وما زاد الاعتماد شبه الكلي على مورد واحد وهو عوائد النفط وهذا ما تعكسه اختلالات بنيوية حادة في جميع مفاصله الاقتصادية وما ينتج عن هذه الاختلالات من مشاكل أخرى متعددة ومتشعبة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى قياس مدى أثر الإيرادات غير النفطية بأحد مؤشرات النمو الاقتصادي المتمثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

فرضيات البحث: إن المتغير التابع المتمثل بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإيرادات العامة غير النفطية دالة للتغيرات في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مما يؤثر سلبا وإيجابا في عملية النمو الاقتصادي، فضلا عن انخفاض فاعلية الإيرادات العامة غير النفطية في العراق من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية وضعف مساهمتها في تمويل عملية النمو الاقتصادي.

هيكلية البحث: تضمن البحث ثلاثة مباحث رئيسة تشكل الإطار العام والمنهج الاستقرائي لمتطلبات البحث، يتناول المبحث الأول الإطار النظري ويتمحور حول موضوع الإيرادات العامة غير النفطية والنمو الاقتصادي أما المبحث الثاني يتناول العلاقة بين واقع الإيرادات العامة غير النفطية بالنمو الاقتصادي(متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) في العراق، أما المبحث الثالث فيرتبط باستخدام أدوات الأسلوب القياسي في تحديد مدى الاعتماد على الإيرادات العامة غير النفطية في تمويل النمو الاقتصادي متمثل بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام (Eviews12).

الحدود المكانية والزمانية للبحث: الحدود المكانية للبحث هي العراق. أما الزمان فتم الاستعانة بالعلاقة بين الإيرادات غير النفطية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2020) معتمدة على بيانات (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي – الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي العراقي)

المبحث الأول: الإطار النظري للإيرادات العامة والنمو الاقتصادي

اولاً. الإيرادات العامة:

١. **مفهوم الإيرادات العامة:** ينظر إلى الإيرادات العامة على إنها جزء رئيس من مفهوم المالية العامة وأداة مهمة من أدوات المالية العامة بشقيها الإيرادي والإنفاقي التي يجب على الدولة القيام بها من خلال مجالسها النيابية، وكما عرفت كذلك بانها المصدر الذي تستمد الدولة منه الأموال بهدف تغطية احتياجاتها المتعددة وإشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع، كما وتعرف بأنها الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر معينة والتي تحتاج اليها في مباشرتها النشاط المالي (مشكور والحلو، ٢٠١٦: ٥٣).

وقد تأتي الإيرادات العامة من مجموعة متنوعة من المصادر منها ما هو إيراد ضريبي تحصل عليه الدولة قصرا من الأفراد أو إيراد غير ضريبي تحصل عليه الدولة بمقتضى عقد كما هو الحال في إيراد الدومين الصناعي والتجاري فضلا عن وجود موارد تحصل عليه الدولة وفق مقابل كالإعانات والمنح التي تدفع لمصلحتها، وبسبب زيادة النفقات العامة أدى إلى تطور نظرية الإيرادات العامة وأغراضها مما أدى بالتالي إلى تطور محددات وضوابط الإيرادات العامة وهذا مما أدى إلى أن نظرية الإيرادات العامة لم تعد مقتصرة على عملية تمويل النفقات العامة كما كان

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 484-499
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.27

ينادي بيه الفكر التقليدي بل أصبحت أداة رئيسية من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي، كما أن قنوات الإيرادات العامة تطورت وتنوعت أساليبها واختلفت طبيعتها تبعا لنوع الخدمة العامة التي تؤديها الدولة وهدفها فيها وقد فتح هذا التعدد الباب واسعا أمام الفكر المالي لتقسيم الإيرادات العامة على التمييز بين أنواعها المختلفة إلى أقسام مختلفة هي الأخرى بحيث يضم كل منهما الموارد التي تتشابه بالطبيعة والخصائص (إبراهيم عبد القادر، ٢٠٢٠: ١٠٥).

٢. **مصادر الإيرادات العامة:** إن الإيرادات العامة متعددة ومتنوعة: يمكن تقسيمها على ثلاثة مصادر: الإيرادات السيادية وفي المرتبة الأولى الضرائب والرسوم، والإيرادات الاقتصادية التي تعبر عن إيرادات الدولة من أملاكها ومشروعاتها الاقتصادية أو ما يطلق عليه الدومين سواء كان خاصا أو عاما فضلا عن ما تحصل عليه من الثمن العام، أما المصدر الثالث فهو الإيرادات الائتمانية ويمثل القروض الداخلية والخارجية التي تسعى الدولة للحصول عليها في حالة عجز المصادر الأخرى في تمويل الدولة نفقاتها العامة، وفي حال بعض الدول العربية الريعية هناك مصدرا رئيسيا للإيرادات العامة ونقصد به إيرادات الجباية النفطية أو الضرائب النفطية وكون هذا المورد يتأثر بعوامل خارجية وظرفية فإن استعماله ضمن مكونات الإيرادات العامة من شأنه أن يعيد ترتيب المعادلة من الفرضيات والاستنتاجات قيد الدراسة حيث إن تقلباته تؤدي إلى التعرض لصدمات عكسية (برباش بوحلايس، ٢٠١٨: ٤٦).

ثانياً. النمو الاقتصادي ويُعرَّف النمو الاقتصادي، وفقًا للخبير الاقتصادي الأمريكي (سايمون كوزنتس) [١]، بأنه ارتفاع طويل الأجل في قدرة السكان على الحصول على منتجات اقتصادية أكثر تنوعًا، تسهم التكنولوجيا المتقدمة، والتكيف المؤسسي، والفلسفة المطلوبة في توسيع هذه الإمكانات (نصر، ٢٠٠٣: ٤-٥)، تركز التعريفات الأخرى على جانبين من جوانب النمو الاقتصادي (Zaghini & Roffia, 2007: 15):

١. نمو الناتج المحلي الإجمالي المفرط، وبالتالي النمو الدوري الذي يحدث في ظل الظروف العادية، لا تعد نموا اقتصاديا،
٢. أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية، ولكي تكون حقيقية، يجب القضاء على تأثير التضخم، ومن ثم لا يوجد نمو اقتصادي حتى يتجاوز معدل النمو في الدخل القومي معدل التضخم

إن مصطلح "النمو الاقتصادي" يشمل ثلاثة شروط (أحمد، ٢٠١٤: ١٧-١٨):

أولاً. يجب أن ينتج زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي إن نمو الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يتجاوز النمو السكاني، حيث إن التوسع السكاني يمثل دائمًا عائقًا أمام النمو الاقتصادي للأسباب الآتية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو السكاني -معدل نمو الدخل القومي

ومن ناحية أخرى، التأكيد على أهمية السكان وتكوينهم في النمو الاقتصادي، بالنظر إلى أن العمل هو أحد أهم مكونات الإنتاج وإن المشكلة ليست مع الناس، ولكن في مؤهلاتهم والمواهب، التي استوعبتها بعض الدول، مثل الولايات المتحدة، أعدادًا هائلة من المهاجرين، مما أدى إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعيشون هناك مع تحقيق التنمية الاقتصادية أيضًا، أمريكا الشمالية

[١]* اقتصادي واختصاصي إحصاء وديموغرافي ومؤرخ اقتصادي حاصل على جائزة نوبل في الاقتصادي لعام ١٩٧١ "لمساهمته تجريبيا في إيجاد تفسير للنمو الاقتصادي"

وأستراليا ونيوزيلندا، وكذلك الصين، التي شهدت انتعاشًا اقتصاديًا بالرغم من أن عدد سكانها يمثل حوالي 17.5% من إجمالي سكان العالم.

ثانياً. يجب أن يكون الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الفردي حقيقيًا وليس نقديًا، نتيجة لتحرير اقتصاداتها، لم تتمكن العديد من الدول من تنظيم ارتفاع الأسعار، مما أدى إلى زيادة الدخل الفردي من حيث الرواتب والأجور وغيرها من البنود، ومع ذلك، لأن هذا النمو في الأرباح الاسمية لم ينتج عنه زيادة في حصة الفرد من السلع والخدمات المتاحة، وعليه فإن:

معدل الزيادة في الدخل النقدي مطروحًا منه معدل التضخم يساوي معدل النمو الاقتصادي

ثالثاً. يجب أن يكون نمو الدخل الحقيقي طويل الأجل وليس سريعًا، مثل النمو الذي شهدته بعض الدول التي تستفيد من الأزمات، مثل أزمة النفط، والتي أدت إلى مكاسب كبيرة في الدخل القومي، نتيجة لارتفاع أسعار البنزين أو الأزمة السياسية الكورية، ارتفعت أسعار السلع بشكل ملحوظ، لكنها عادت سريعًا إلى المستويات السابقة.

المبحث الثاني: تحليل الإيرادات غير النفطية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

المطلب الأول: تحليل واقع الإيرادات العامة غير النفطية ومدى المساهمة في الإيرادات العامة في العراق

تشكل الإيرادات غير النفطية المصدر الثالث في تمويل الموازنة العامة في العراق بعد الإيرادات النفطية والضريبية، وتشمل هذه الإيرادات جميع مكونات الإيرادات في الموازنة العامة بضمنها، الإيرادات الرأسمالية وإيرادات إيجار أملاك الدولة والإيرادات التحويلية، وخدمات الدوائر والإيرادات غير المصنفة.

ومن تتبع بيانات الجدول رقم (١) أدناه وبالرغم من الارتفاع النسبي بالقيم المطلقة لحصيلة هذه الإيرادات إلا أنها شهدت تذبذب وعدم استقرار أكبر مما شهدته الإيرادات الضريبية، إذ انخفضت من حوالي (34906) مليار دينار عام 2009 إلى حوالي (1536.0) مليار دينار عام 2011 ثم عاودت الارتفاع على طوال السنوات اللاحقة مسجلة أعلى مستوى لها حيث ناهزت (15158) مليار دينار عام 2015.

وكما هو الحال مع الإيرادات الضريبية فان الإيرادات غير النفطية هي الأخرى ما زالت تشكل نسب متواضعة من إجمالي الإيرادات العامة وكما يفصح عن ذلك الشكل رقم (1) فبالرغم من تزايدها أثناء مدة الدراسة إذ ارتفعت نسبة إسهام هذه الإيرادات من (1.0%) عام 2003 إلى حوالي (22.8%) عام 2015 وهي أعلى نسبة وصلت إليها لتعاود الانخفاض مرة أخرى في عام 2019 لتسجل نسبة مساهمة بلغت (7.8%).

ومن تفحص بيانات الجدول أدناه والشكل رقم (١) يتضح تواضع نسب الإسهام النسبي لهذه الإيرادات بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة إذ سجل المتوسط العام لنسبة الإسهام للمدة (2004-2020) (7%) هذا الانخفاض يعود في جزء كبير منه إلى عدم الاعتماد على هذا النوع من الإيرادات من جهة فضلا عن التراجع الذي تشهده المرافق العامة ومن ثم تراجع قدرتها على رفد الموازنة بالإيرادات.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 484-499
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.27

الجدول (١): تطور الإيرادات العامة غير النفطية ونسبتها إلى الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020) مليار دينار بالأسعار الجارية

السنوات	الإيرادات غير النفطية	نسبة المساهمة في الإيرادات العامة %
2004	3637.2	1.0
2005	9818.1	2.4
2006	21475	4.4
2007	18012	3.3
2008	30511	3.7
2009	34906	6.4
2010	32548	4.7
2011	1536.0	1.4
2012	2546.1	2.1
2013	8313.2	2.7
2014	8537.6	7.9
2015	15158	22.8
2016	10142	18.6
2017	11061	15.9
2018	10950	10.3
2019	8350.7	8.7
2020	8751.2	13.8
المتوسط	13897.2	7.6

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

١. وزارة المالية العراقية دائرة المحاسبة سنوات متفرقة.
٢. التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي سنوات متفرقة.
٣. قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات (2004-2011)، منشورات جريدة الوقائع العراقية.

من الجدول رقم (١) يتضح أن أبواب الإيرادات العامة غير النفطية (الضرائب على الدخول والثروات، الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج، إيرادات أخرى، الإيرادات التحويلية، الرسوم، حصة الموازنة من أرباح القطاع العام، الإيرادات الرأسمالية)

يوضح الشكل رقم (١) تطورات الإيرادات الضريبية وغير النفطية ونسبة مساهمتها في الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020) وكما يأتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 484-499
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.27

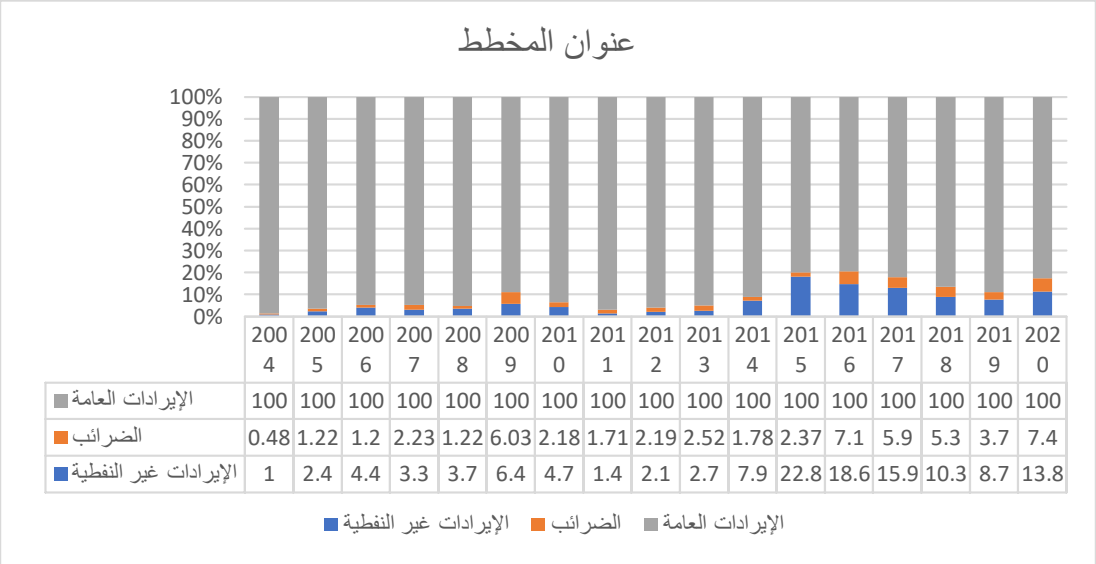

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات العامة	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الضرائب	0.48	1.22	1.2	2.23	1.22	6.03	2.18	1.71	2.19	2.52	1.78	2.37	7.1	5.9	5.3	3.7	7.4
الإيرادات غير النفطية	1	2.4	4.4	3.3	3.7	6.4	4.7	1.4	2.1	2.7	7.9	22.8	18.6	15.9	10.3	8.7	13.8

الشكل (١): تطورات الإيرادات الضريبية وغير النفطية ونسبة مساهمتها في الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020)

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١).

من خلال الشكل رقم (١) نلاحظ مدى ضعف مساهمة الإيرادات الأخرى غير النفطية ومنها الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة للدولة حيث يعد الاقتصاد العراقي نموذج للاقتصاديات النامية لعدم وجود التنوع في مصادر الدخل بل الاعتماد على العوائد النفطية طيلة سنوات الدراسة أي انه أحادي الجانب(اقتصاد ريعي) وفي ظل التوجهات العامة يعاني من استمرار الاختلالات الهيكلية والتي تنعكس بدورها هذه الاختلالات على السياسة المالية للدولة وكذلك الضريبية والاعتماد على مصدر واحد للإيرادات وعدم توسيع قاعدة الإيراد وهو ما ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على شكل النظام الاقتصادي فضلا عن غياب الترابط بين إنتاج القطاعات الاقتصادية والقطاع النفطي ونتيجة لذلك بقي الاقتصاد العراقي يعتمد وبشكل كلي على العوائد النفطية وبنسبة تقارب (92.8%) من الإيرادات العامة

المطلب الثاني: تحليل وتقيم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي

اعتاد أغلبية الباحثين الاقتصاديين عند دراسة الأداء الاقتصادي لبلد ما بالتطرق إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعده أحد مؤشرات النمو الاقتصادي وبدوره يعكس أحد مظاهر الاقتصاد القومي وهو مستوى المعيشة للسكان إن هذا المعيار في حقيقته هو ناتج قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان. ومن ناحية أخرى فيما يخص الدولة الريعية النفطية فإن إجمالي الناتج المحلي يتضمن القطاع النفطي والقطاع غير النفطي وبما إن نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كبيرة فمن غير شك سوف يتأثر ذلك الناتج مع تغير أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وفي هذه الحالة فلا غرابة أن ينخفض نصيب الفرد من هذا الناتج بانخفاض أسعار النفط ويرتفع بارتفاعها. ويعكس الجدول رقم (٢) ذلك الأثر بوضوح.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 484-499
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.27

الجدول (٢): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (النفطي وغير النفطي) وبالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020) مليون دينار بالأسعار الجارية

السنة	عدد السكان	متوسط نصيب الفرد من G.D.P	النمو السنوي %	متوسط نصيب الفرد من G.D.P (للقطاع غير النفطي)	النمو السنوي %	متوسط نصيب الفرد من G.D.P للقطاع النفطي	النمو السنوي %
2004	27.139	1.9	-	0.8	-	1.1	-
2005	27.963	2.6	36.84	1.1	37.5	1.5	36.3
2006	28.810	3.3	26.92	1.4	27.2	1.9	26.6
2007	29.682	3.7	12.12	1.7	21.4	2.0	5.2
2008	31.895	5.1	37.83	2.1	23.5	3.0	50.0
2009	31.664	4.1	-19.6	2.3	9.5	1.8	-40.0
2010	32.490	4.9	19.51	2.7	17.3	2.2	22.2
2011	33.338	6.5	32.65	3.0	11.1	3.5	59.0
2012	34.208	7.4	13.84	3.7	23.3	3.7	5.7
2013	35.096	7.7	5.4	4.2	13.5	3.5	-5.4
2014	36.005	7.3	-5.12	4.1	-2.3	3.2	-8.5
2015	35.213	5.6	-25.67	3.6	-12.1	2.0	-37.5
2016	36.169	5.6	1.81	3.5	-2.7	2.1	5.0
2017	37.140	6.1	14.28	3.6	2.8	2.5	19.0
2018	38.124	6.6	8.19	3.9	8.3	2.7	8.0
2019	39.127	6.7	1.15	4.2	7.6	2.5	-7.4
2020	40.248	4.9	-26.8	3.4	-19.0	1.5	-40.0

المصدر من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- بيانات وزارة التخطيط العراقية ،قسم الإحصاء ،الحسابات القومية للسنوات (2004-2020)
- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقه.
- قانون الموازنة العامة الاتحادية، جريدة الوقائع العراقية سنوات متفرقة.

من خلال التذبذب الكبير في معدلات نمو حصة من الفرد من GDP للمدة (2004-2020) إذ أن الملاحظ في الجدول أن نصيب الفرد من G.D.P تضاعف أكثر من مرة بالأسعار الجارية خلال المدة (2004-2014) وإلى اكثر من (8) مرة بالأسعار الجارية لعام 2014، عنده المقارنة مع السنة الأولى من الدراسة إذ بلغ متوسط نصيب الفرد لهذا العام (7.7) مليون دينار وبمعدلات نمو موجبة بلغت (36.8%) كحد اعلى عام 2005 و (5.4%) كحد أدنى عام 2013 ويعود ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بصورة كبيرة بعد الارتفاعات المستمرة التي شهدتها أسعار النفط الخام خلال المدة المذكورة. إلا أن الملاحظ أن متوسط نصيب الفرد خلال عامي 2009-2014 حقق معدلات نمو سالبة بلغت على التوالي (19.1-%) (5.4-%) وهذا يعود إلى الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية لعام 2009 والأزمة المركبة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بسبب احتلال التنظيمات الإرهابية ثلث مساحة الأراضي العراقية وما رافقها من الانخفاض المستمر لسعر برميل النفط الخام. ويصور الجدول أعلاه الصورة الريعية للاقتصاد العراقي واعتماده على مصدر وحيد في توليد الدخل وتحريك مختلف قطاعات الاقتصاد القومي إذ يلاحظ إن الانخفاض الحاصل في معدل نمو متوسط نصيب الفرد من ناتج القطاع النفطي يقابله

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 484-499
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.27

حتما انخفاضا في متوسط نصيب الفرد سواء من إجمالي الناتج المحلي أو ناتج القطاع غير النفطي فعندما حقق متوسط مصيب الفرد للقطاع النفطي معدلات نمو سالبة للأعوام 2009، 2013، 2014 بلغت على التوالي (40-%) (5.4-%) (8.5-%) انعكس ذلك سلبا على متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج ويصور ذلك الشكل رقم (2) بوضوح. أما خلال المدة 2016-2020 فقد انعكس التحسن الملحوظ في حصة نصيب الفرد سواء لناتج القطاع النفطي أو غير النفطي على حصة الفرد من إجمالي الناتج وحقق معدلات نمو موجبة باستثناء عام 2020 وما شهده الاقتصاد العالمي من أزمة صحية انتشار فايروس كورونا وانخفاض أسعار النفط.

إن استقراء معطيات الجدول أعلاه تعكس حقيقة الأداء الاقتصادي في العراق كونه معتمداً على موردٍ ريعي ناضب وعليه فإن المتغير الذي يتوجب زيادة نسبة إسهامه هو نصيب الفرد من G.D.P من دون قطاع النفط كونه هو الذي سيتولى آخر المطاف الحفاظ على الديمومة الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

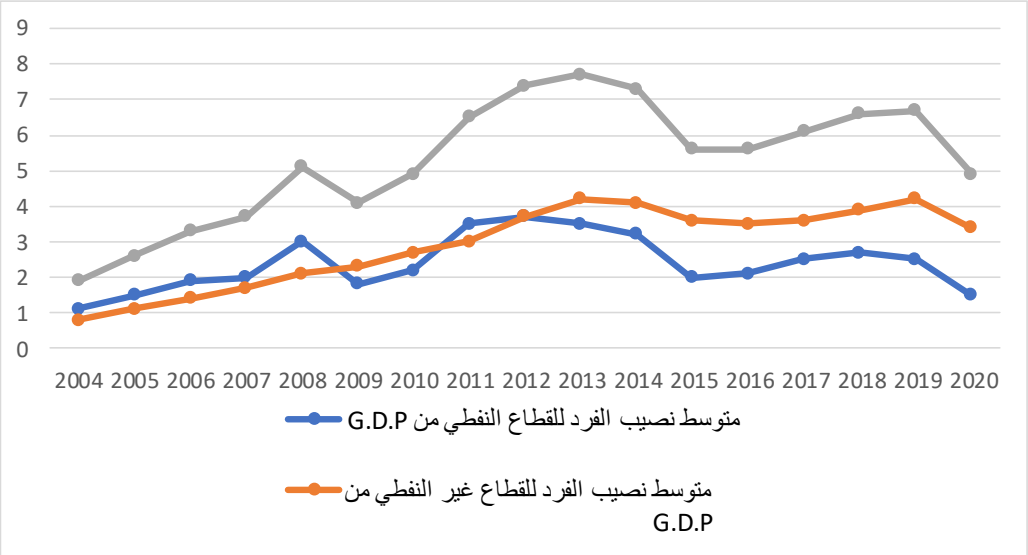

الشكل (٢): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (النفطي والغير نفطي) للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

المبحث الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات غير النفطية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الجدول (٣): متغيرات النموذج القياسي

نوع المتغير	اسم المتغير باللغة الإنكليزية	اسم المتغير باللغة العربية	رمز المتغير
مستقل	non-oil revenue	الإيرادات غير النفطية	X
تابع	GDP per capita	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	Y1

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى توصيف النموذج.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 484-499
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.27

أولاً. اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة ARDL[1]: بعد أن تم اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (الإيرادات غير النفطية) كمتغير مستقل، (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع، وتبين أن جميعها كانت مستقرة عند الفرق الأول I (1) وبتوفر هذا الشرط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL والجدول أدناه يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج.

الجدول (٤): نتائج اختبار أنموذجARDL

Number of models evaluated: 2				
Selected Model: ARDL (1، 1)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
LOGY2(-1)	0.977066	0.015391	63.48452	0.0000
LOGX1	0.003503	0.004126	0.848902	0.3993
LOGX1(-1)	-0.009148	0.004132	-2.213692	0.0307
C	0.477256	0.234529	2.034953	0.0463
R-squared	0.985668	Mean dependent var		15.37692
Adjusted R-squared	0.984951	S.D. dependent var		0.133337
S.E. of regression	0.016357	Akaike info criterion		-5.327846
Sum squared resid	0.016053	Schwarz criterion		-5.192916
Log likelihood	174.4911	Hannan-Quinn criter.		-5.274690
F-statistic	1375.437	Durbin-Watson stat		0.198921
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews12).

لقد تم تحويل البيانات إلى الصيغة اللوغاريتمية وذلك من أجل تحويل القيم الحقيقية للمتغيرات إلى نسبة مئوية وأيضا تم تحويل البيانات إلى الصيغة الربع سنوية من أجل زيادة حجم السلسلة الزمنية لكي توافق شروط ARDL، حيث أصبحت عدد المشاهدات (68) مشاهدة في النموذج القياسي.

يوضح لنا الجدول رقم (٣) بأن أنموذج ARDL يقوم بتحديد درجات الإبطاء الزمني بصورة تلقائية للمتغيرين (X،Y2) إذ كانت درجة الإبطاء الزمني للمتغير التابع (Y2) درجة إبطاء زمني واحدة، أما المتغير المستقل (X) فتوجد له درجات إبطاء زمني واحدة أيضا وقد أظهرت نتائج اختبار (Adjusted R-squared) بأن كمتغير مستقل قد فسر (98%) من التغيرات الحاصل في المتغير التابع (Y2)، وأن (0.2%) تعود إلى عوامل أخرى غير داخلة في الأنموذج، بكلام أخر أن (98%) هي قدرة المتغير المستقل (X) على التنبؤ بالمتغير التابع Y2 أما اختبار (F-statistic) عند مستوى احتمالي .Prob (0.000000) اقل من (5%) فهي تدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الإحصائية.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 484-499
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.27

ثانيا. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test: يستخدم اختبار الحدود Bound Test لمعرفة مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين (X) كمتغير مستقل و(Y2) كمتغير تابع، عن طريق المقارنة بين إحصائية F وحدود القيم الحرجة العليا والدنيا، كما في الجدول الآتي:

الجدول (٥): نتائج اختبار الحدودBound Test

الاختبار الإحصائي المستخدم Test Statistic	القيمة المحسوبة Value	(عدد المتغيرات المستقلة) K
F-statistic	4.367861	1
القيمة الجدولية (Critical Value Bound)		
مستوى المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.85

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews12).

نلاحظ من خلال الجدول (٥) إن قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت (4.367861) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى والصغرى إذ بلغا (4.16)، (3.62) عند مستوى معنوية (5%)، مما يعنى إننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات غير النفطية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل.

ثالثاً. اختبار المعلمات المقدرة (قصيرة الأجل) ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد: إن هذا الاختبار يوضح تقدير معلمات الأجل القصير من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة قصيرة الأجل، كما يوضح معامل تصحيح الخطأ سرعة العودة في الأجل الطويل إلى التوازن والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول (٦): نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

ARDL
Dependent Variable: D(LOGY2)
Selected Model: ARDL (1، 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/29/22 Time: 14:24
Sample: 2004Q1 2020Q4
Included observations: 68
Conditional Error Correction Regression

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 484-499
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.477256	0.234529	2.034953	0.0463
CointEq(-1)*	-0.022934	0.015391	-1.490146	0.0005
LOGX (-1)	0.005645	0.002060	-2.739819	0.0081
D(LOGX)	0.003503	0.004126	0.848902	0.3993
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews12).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٦) نتائج تقدير معلمات المتغير المستقل في الأجل القصير، إذ يوضح الجدول العلاقة الطردية بين (X) و(Y2) أي عند تغير الإيرادات الغير النفطية (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y2) بمقدار (0.005%) وحدة عند مستوى معنوية (Prob=0.0081) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

وكذلك أظهرت العلاقة المقدرة بأن معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بلغت قيمته (-0.022) سالبة ومعنوية وباحتمال (Prob=0.0005) وهذا يعكس وجود علاقة توازنيه في الأجل القصير بين المتغيرات المدروسة باتجاه علاقة توازنيه طويلة الأجل، كما إن قيمة معامل تصحيح الخطأ تعني أن (-0.022) من الاختلال التوازني (عدم التوازن في الأجل القصير) في (Y2) في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه بالفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل بسبب أي صدمة (Shock) أو تغير في المتغير المستقل، بمعنى إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يستغرق حوالي (45) سنوات باتجاه القيمة التوازنية بسبب أي صدمة في الأنموذج أو تغير في المتغير المستقل.

رابعاً. اختبار المعلمات المقدرة (طويلة الأجل): هذا الاختبار يوضح تقدير المعلمات في الأجل الطويل من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة طويلة الأجل، كما في الجدول الآتي:

الجدول (٧): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGX	0.246152	0.198836	-1.237965	0.2206
C	20.80975	4.365958	4.766364	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews12).

يوضح لنا الجدول رقم (٧) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل إذ يوضح الجدول بأن هناك علاقة طردية بين (X) (Y2) أي عند تغير (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير (Y2) بمقدار (24%) وحدة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وعند مستوى معنوية (Prob=0.2206)، وهذا منطقي جدا من الناحية الاقتصادية كلما ارتفعت الإيرادات غير النفطية كلما ارتفع نصيب الفرد من

الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن (0.24) تمثل الميل الحدي لنصيب الفرد من للناتج المحلي الإجمالي.

خامساً. جراء الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة: لغرض التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكما يأتي:

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test: إن هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وكما يأتي:

الجدول (٨): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.222210	Prob. F (2،51)	0.8015
Obs*R-squared	0.526968	Prob. Chi-Square(2)	0.7684

المصدر: الجدول: من أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يوضح لنا الجدول رقم (٨) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، إذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob =0.8015) وهي أكبر (5%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، ومن ثم هنا يجب أن نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة ارتباط بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فإن هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

١. **اختبار مشكلة عدم تجانس التباين Heteroscedasticity Test (ARCH)**: يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي وكما موضح فيما يأتي:

الجدول (٩): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين ARCH

HeteroskedasticityTest: ARCH			
F-statistic	0.013942	Prob. F(1،58)	0.9064
Obs*R-squared	0.014419	Prob. Chi-Square(1)	0.9044

الجدول: من أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يوضح لنا الجدول رقم (٩) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ ARCH، إذ نلاحظ بأن قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob=0.9064) وهي أكبر (5%) وهذا يعني إن الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، ومن ثم هنا يجب نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة اختلاف تباين بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فإن هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

اختبار الاستقرار الهيكلي النماذج. يعد اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL) المقدر من الاختبارات المهمة من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، وكما في الشكل الآتي: -

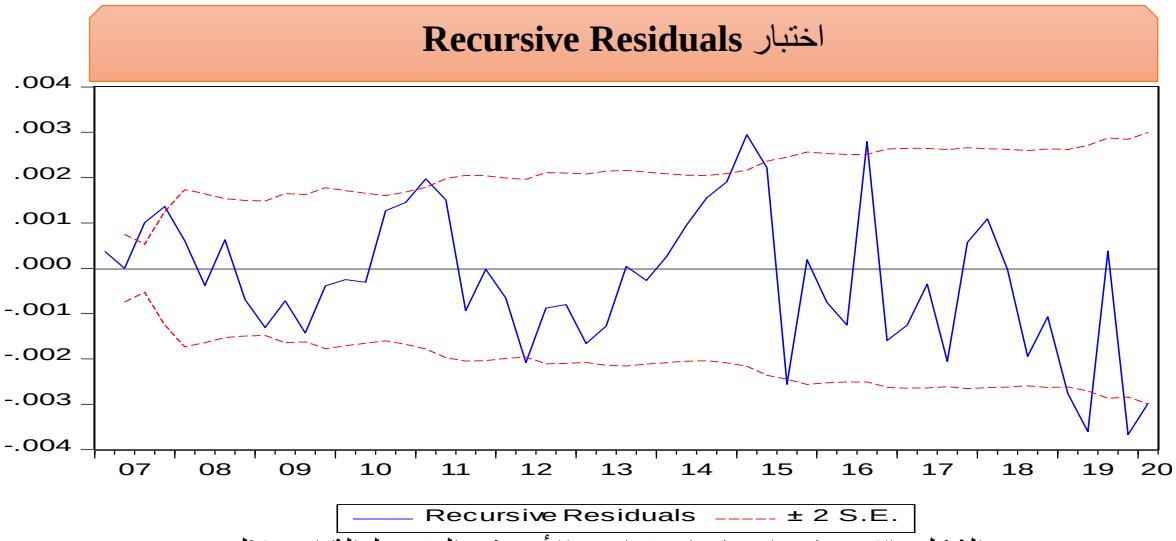

الشكل (٣): نتائج اختبار استقراريه الأنموذج المقدر لدالة استهلاك

المصدر: الشكل من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

نلاحظ من الشكل رقم (٣) إن اختبار (Recursive Residuals) يوضح تحرك وتذبذب حول الوسط (قيمة الصفر) داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) ويظهر من الاختبار إن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير بين الإيرادات غير النفطية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

١. اعتماد تمويل الإيرادات العامة على القطاع النفطي كمصدر شبه وحيد أدى إلى تذبذب السياسات الاقتصادية التنموية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي وهذا ما يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي والحكومية ويضعف دور السياسة المالية في دعم الأنشطة الاقتصادية في فترات الركود.

٢. تشير معاملات الارتباط بين المتغيرات (الإيرادات غير النفطية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الجمالي) إلى وجود علاقة طردية موجبة، وتشير إلى أن تأثير ضعيف للإيرادات الغير نفطية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ما يظهر من الجانب القياسي للرسالة بأنه بزيادة الإيرادات غير النفطية بنسبة (1%) يزداد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.25%) (وهذا ما يؤكد الدور المهم للإيرادات غير النفطية على استقرار معدلات النمو الاقتصادي رغم انخفاض مساهمتها).

٣. أثبتت الدراسة القياسية أن هناك وجود تكامل مشترك بين الإيرادات غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني وجود علاقة توازن طويل الأجل بين المتغيرات، ما يعني أن زيادة الإيرادات غير النفطية في حالة وجود خطة حكومية طويلة الأجل يؤدي إلى زيادة تنويع مصادر الإيرادات العامة التي تمول خطط التنمية لدى الحكومة وبالتالي تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي.

٤. من خلال ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات تم إثبات فرضيات الدراسة من ريعية الاقتصاد العراقي وعدم تنويع مصادر الإيرادات في الاقتصاد العراقي وآثاره السلبية المتمثلة بالاختلالات الهيكلية الكثيرة، وذلك من خلال ما ذكر من العلاقات بين متغير الدراسة المستقل في الإيرادات غير النفطية والمتغيرات التابعة المتمثلة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً. التوصيات:

١. زيادة الاهتمام بتطوير القطاعات الأخرى غير النفطية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لاسيما القطاع الزراعي قطاع الصناعة عبر تنظيم برنامج معين يوفر الدعم الأساسي المباشر وغير المباشر لهذه القطاعات خلال خطة زمنية معينة، فضلاً عن توفير الحماية اللازمة من المنافسة الخارجية على هذه القطاعات خلال عبر مدد زمنية معينة ويتلاشى بشكل تدريجي لحين وصول هذه القطاعات إلى المستوى الذي تستطيع فيه منافسة السلع المستوردة وتلبية الطلب المحلي، علما إن هذا البرنامج يبدأ من القطاع الزراعي كون هذا القطاع يعد مصدراً أساسياً للأمن الغذائي والمواد الأولية التي تطلبها القطاع الصناعي، إن إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ونمو القطاعات غير النفطية سوف يؤديان إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية كمحرك للنمو الاقتصادي.

٢. معالجة الخلل في الهيكل الإنتاجي يعني زيادة ناتج وأهمية القطاعات الأخرى غير النفطية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بدوره سوف يزيد من مساهمة هذه القطاعات وخاصة السلعية في إجمالي الصادرات، ومن ثم تقليل مخاطر الاعتماد على مادة أولية واحدة في التصدير والتي تخضع للتغيرات الخارجية وبالتالي

٣. الاستفادة من الفائض الاقتصادي المتحقق في سنوات معينة من خلال الاستثمار في صناديق الثروة السيادية* لما لذلك من أثر في توفير مصدر دخل يقلل من أثر الصدمات الخارجية إلى جانب تنويع مصادر الإيرادات العامة، إذ بالإمكان اللجوء إلى هذه المصادر في حالة عدم كفاية مصادر الإيرادات الأخرى وخاصة النفطية بسبب ارتباطها بالأسواق العالمية والظروف التي لا يمكن التنبؤ بها.

٤. وضع خطط استراتيجية شاملة للنهوض بالواقع الزراعي من قبل وزارات التخطيط والزراعة والموارد المائية وبالتعاون مع الحكومات المحلية وذلك بهدف زيادة مساهمة القطاع الزراعي عن طرق زيادة التخصيصات الاستثمارية من قبل الحكومة، وتشجيع المزارعين من خلال دعم أسعار المنتجات الزراعية، واتباع أساليب أخرى للدعم، مثل إمداد المزارعين بالبذور المحسنة والأسمدة. كما والاهتمام بالمحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالحنطة والرز والذرة وقصب السكر وغيرها من المحاصيل المهمة وإعطاء الأولوية لها، فضلا عن ذلك فان البنى التحتية في الريف تعد ضرورية لتطور هذا القطاع، كما وانه من الضروري تشجيع التصنيع الزراعي من خلال وضع استراتيجية متكاملة توائم بين سياسات الإنتاج الزراعي وسياسات التصنيع الزراعي ووضع خارطة تتضمن الفرص الاستثمارية الكامنة والظاهرة والميزات النسبية في كل محافظة من محافظات العراق بما يلائم ونوع المحصول،ووضع آلية من قبل الوزارات المختصة وخاصة وزارة النقل لتقديم الدعم لتسهيل نقل المنتجات الزراعية من أماكن إنتاجها إلى أسواق الجملة وتوفير الدعم المطلوب في أسعار الوقود. كما وإنه يجب حماية المنتجات الزراعية المحلية من خلال اتباع سياسات تجارية حمائية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. مشكور، سعود جايد والحلو، عقيل حميد جابر، ٢٠١٦، المالية العامة والتشريع المالي في العراق، مطبعة العالمية، الطبعة الأولى.

٢. جمهورية العراق، وزارة المالية العراقية دائرة المحاسبة سنوات متفرقة.
٣. جمهورية العراق، البنك المركزي التقرير الاقتصادي سنوات متفرقة.
٤. جمهورية العراق، البنك المركزي النشرات الاقتصادي سنوات متفرقة.
٥. جمهورية العراق، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١١)، منشورات جريدة الوقائع العراقية.
٦. جمهورية العراق، بيانات وزارة التخطيط العراقية ،قسم الإحصاء ،الحسابات القومية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
٧. أحمد، كبداني سيد، ٢٠١٤، أثر النُّمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان، السنة الجامعية: ٢٠١٢ -٢٠١٣.
٨. برباش عنترة بوحلايس محمد خليل، ٢٠١٨، قراءة تحليل لتطور الإيرادات في الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٧)، ملخص أطروحة منشور جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة الجزائر.
٩. نصيرة، لوني زكريا، ربيع، ٢٠١٤، محاضرات في المالية العامة، منشورات جامعة البويرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر الديمقراطية الشعبية.
١٠. إبراهيم، رباب خليل وعبد القادر، بان صلاح،٢٠٢٠، أثر الخصخصة على الإيرادات العامة لموازنة الدولة، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون جامعة بغداد، العدد (١).
١١. نصر، ربيع، ٢٠٠٤، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، بحث منشور جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Barbara Roffia and Andrea Zaghini. Excess Money Growth and Inflation Dynamics. Working Paper Series, no 749 / MAY 2007.